

تأثير المرض الهولندي على سعر الصرف الحقيقي (التشخيص و كيفية المعالجة)

بهلول لطيفة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير

جامعة تبسة

ملخص

شهدت هولندا في الستينيات من القرن الماضي زيادة كبيرة في ثروتها بعد اكتشاف مستويات كبيرة من الغاز الطبيعي في بحر الشمال، و على غير ما كان متوقعا أدى هذا التطور الايجابي الجديد إلى انعكاسات خطيرة على أقسام مهمة من اقتصاد البلد، حيث أصبحت العملة الهولندية أكثر قوة و جعل الصادرات الهولندية غير النمطية أقل قدرة على المنافسة. و قد أصبحت هذه الظاهرة تعرف باسم "المرض الهولندي" و ارتبط اسم المرض باكتشاف مورد طبيعي يحدث تطورات، ينجم عنها تدفق كبير في النقد الأجنبي للداخل، و هذا يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف الحقيقي.

Résumé

Dans les années 60, les Pays-Bas ont enregistré une nette hausse de leur revenu après la découverte d'énormes dépôts de gaz naturel en mer du Nord. De façon inattendue, ce développement apparemment positif a eu de sérieuses répercussions sur d'importants secteurs de l'économie hollandaise : le florin a pris de la valeur et les exportations non pétrolières ont donc perdu de leur compétitivité.

Ce syndrome a été appelé «mal hollandais». Bien que cette maladie aille généralement de pair avec la découverte de ressources naturelles, elle peut résulter de tout développement entraînant des entrées massives de devises, notamment une forte hausse de taux de change réel.

المقدمة:

إن تعبير «Mal hollandais» أو «Syndrome hollandais» أو «Dutch disease» أو ما يفسر في بعض المراجع العربية «المرض الهولندي» أو «لعنة المصدر الطبيعي» أو عند آخرين «العلة الهولندية» هي ظاهرة اقتصادية يصفها الاقتصاديون على أنها نظرية . لقد كانت مجلة "The économiste" أول من استخدم هذا المصطلح و كان ضمن مقال نشر سنة 1977 عن الاقتصاد الهولندي و عرضت فيه المشكل الذي واجه الاقتصاد الهولندي بعد الأزمة البترولية و قد كتب حول الظاهرة " إن هولندا كانت تملك بنية اقتصادية منذ سنوات و أصبحت اليوم تعاني من الانحطاط" .

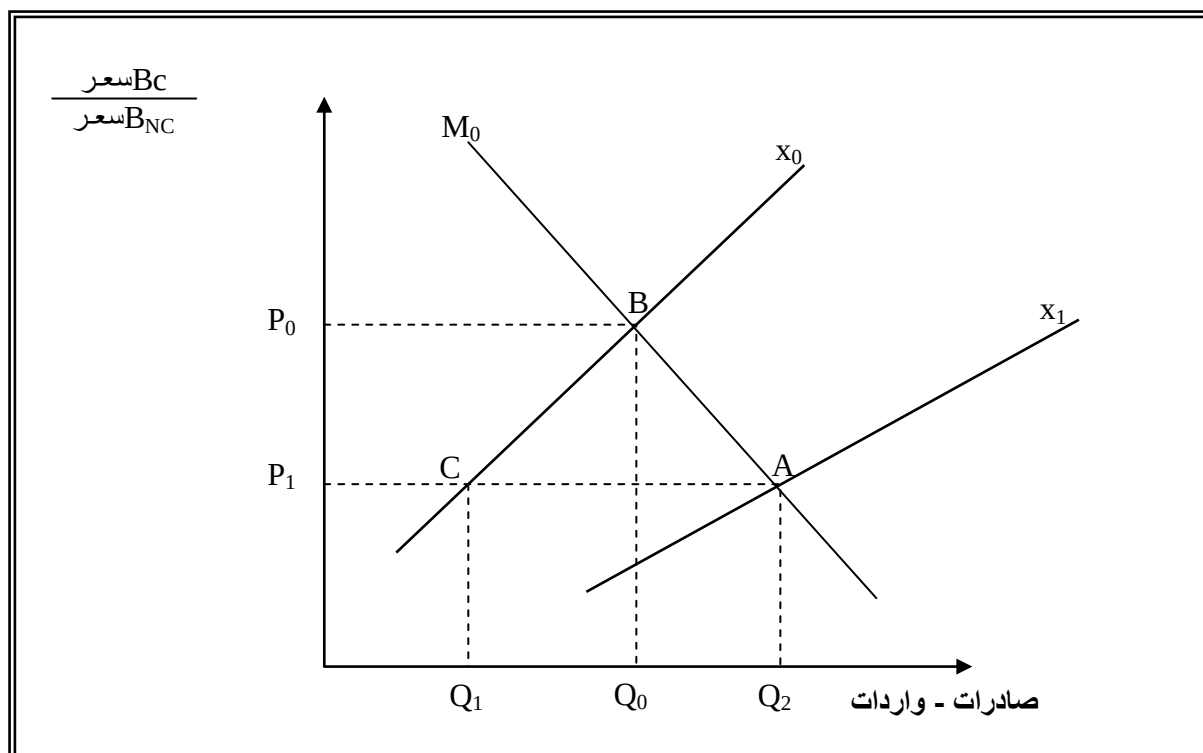
المرض الهولندي يشير إلى عملية اضمحلال في التصنيع الناتج عن زيادة قيمة الثروة الطبيعية فجأة، و ارتبط اسم الظاهرة بهولندا لأنها و في سنوات 60 من القرن السابق تم اكتشاف رواسب غازية هائلة هذه الثروة أدت إلى ارتفاع قيمة العملة الهولندية و هذا ما أدى إلى ارتفاع سعر الصادرات الهولندية أمام المنافسة الأجنبية و هذا ما أدى بالهولنديين إلى الاستيراد بطريقة جنونية بسبب توفر الثروة لديهم، و هذا تسبب في القضاء على عملية التصنيع. و سنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على هذه الظاهرة من خلال النقاط الرئيسية التالية :

1. نموذج Gregory
2. نموذج Corden و Neary
3. كيفية تشخيص المرض الهولندي و علاقته بسعر الصرف الحقيقي.
4. الخاتمة : كيفية الوقاية و المعالجة من المرض .

1 - نموذج Gregory :

بإمكان تمثيل نموذج Gregory بواسطة الرسم البياني التالي :

شكل رقم (1):



source :Richarde .H.Snape ,effects of mineral development on the economy, the Australian journal of agricultural economic ,vol 32, n° 3 , December 1977, p 148.

تفسير النموذج:

إن نسبة أسعار السلع التجارية⁽¹⁾ من السلع غير التجارية⁽²⁾ تكون ثابتة، والسلع المنافسة للواردات تحل محل الواردات⁽³⁾ التي تكون بسعر معطى أو معلوم كما هو الحال بالنسبة الصادرات. قيمة سلع الصادرات تكون مساوية لقيمة السلع الواردات (و هذا عندما التقاء المنحنيين الشكل 1)، كما يفترض في هذا النموذج وجود حركات⁽⁴⁾ رؤوس الأموال .

منحنى الصادرات X_0 ينخفض لارتفاع سعر الإنتاج القابل للتصدير وهذا مع ارتفاع النسبة (BC) على (BNC) و أيضا الطلب المحلي ينخفض لان السعر مرتفع، الميل لـ M_0 يكون سالب و هذا ينعكس على طلب السلع القابلة للاستيراد (التي تحل محل الإنتاج المحلي) و الاستفادة من الإنتاج المحلي المقيم بالسعر المنخفض . في حالة وجود موارد طبيعية فان منحنى الصادرات يمثل بـ X_1 و بالتالي تكون نقطة التوازن اقل بنسبة جديدة للسعر وبالتالي ينخفض سعر الصرف الحقيقي و هذا يؤدي إلى ارتفاع الواردات و الصادرات - تضخم - .

إن Gregory يفترض تدخل الدولة في توجيه نظام السوق، نسبة السعر لا تنخفض، يظهر الفائض الحالي من خلال التراكم في حالة استغلال الموارد الطبيعية و هذا لا يعطي أي فائدة للاقتصاد⁽⁵⁾.

هذا التفسير في هيكل الاقتصاد في الأجل القصير يؤدي إلى لا توازن يكون من خلال جانبيين إما الانخفاض في قطاع (BC) أو تدخل الدولة، إن الانخفاض في قطاع (BC) سببه الأسعار في هذا القطاع التي تكون من خلال سعر الصرف الضعيف و هذا لتسوية (BNC) من خلال التضخم .

فمن خلال نموذج Gregory لا تكون هناك طريقة لانخفاض السعر النسبي في القطاع التجاري كاستثمار إيرادات مصادر الصادرات للخارج و الحماية الكاملة، و ان تم استثمار إيرادات الصادرات خارجيا سيؤدي الى انتعاش الاقتصاد المحلي .

هذا التحليل العام يطبق في جميع الحالات أين يكون قطاع التجاري يؤثر على الميزان التجاري، النمو في المصادر الطبيعية إما المصدرة أو المستوردة الموجودة تؤدي إلى انحطاط نسبي في الإنتاج المحلي بالسلع التجارية.

إن فكرة تطور الموارد الطبيعية تفرض هبوط القطاعات الاقتصادية الأخرى خاصة الزراعة والصناعة وهذا ما بينه (Gregory)⁽⁶⁾ سنة 1976 وقد سلط هذا الأخير الضوء على تغير الهياكل المرئية في أستراليا والتطور الكبير الذي عرفه قطاع المناجم.

إن نموذج (Gregory) هو نموذج بسيط وضح فيه أثر السعر المحلي على عرض الصادرات وطلب الواردات، وقد درس نموذج (Gregory) دور سعر الصرف الحقيقي في أثر الانفجار أو الازدهار في قطاعي الصادرات والواردات، الأسعار التي تحسب في النموذج هي أسعار السلع التجارية العالمية (BC) (goods traded international) للصادرات والواردات وتتاسب مع سعر السلع الغير تجارية (BNC) (non traded goods)⁽⁷⁾.

وكخلاصة لهذا النموذج عند اكتشاف المحروقات يؤدي إلى تصاعد عرض الصادرات التي تظهر في مستوى الحساب الخارجي من خلال الفائض في ميزان المدفوعات ولتصحيح أو القضاء على هذا الفائض يكون إما بواسطة تخفيض النقود الوطنية أو التضخم المحلي، يتناسب سعر السلع الغير تجارية (BNC) مع سعر الصادرات والواردات والصناعات المصدرة الموجودة من قبل أو الحديثة المستوردة.

يوضح (Gregory) ذلك بالرسم البياني السابق رقم (01)

تحليل الرسم البياني :

المحور الأفقي: يمثل معدل الصرف الحقيقي يوضح العلاقة بين السلع التجارية (BC) وسعر السلع غير التجارية (BNC).

المحور العمودي: يمثل حجم الصادرات والواردات.

ويفترض (Gregory) أن أجال الصرف ثابتة، وهذا النموذج يضع فكرة غامضة حول رؤوس الأموال ويركز تحليله إلا على الميزان التجاري.

X_0 : يمثل منحنى الصادرات خارج المناجم (قطاع الزراعة).

X_1 : يمثل منحنى عرض الصادرات (قطاع الصناعة وقطاع صادرات المناجم).

ليكن اكتشاف قطاع جديد هو موارد طبيعي وهذا يؤدي إلى انتقال منحنى الصادرات من (X_0) إلى (X_1) في حين أن منحنى طلب الواردات (M_0) لا يتغير في الفترة الأولى.

في التوازن يكون $(M_0 = X_1 + X_0)$ نفترض أن انخفاض فائض الصادرات يكون بصعود الواردات (أو/و) انخفاض الصادرات خارج القطاع المنفجر (المزدهر).

حركة سعر الصرف الاسمية (كمية النقود العالمية بالسنة للوحدة العالمية) تسمح بالتسوية. ارتفاع سعر الصرف الاسمي مع انخفاض السعر النسبي لسلع التجارية (BC) دون الواردات التي تأتي بأقل ثمن من النقود المحلية، في الحالة العادية وانخفاض سعر الصرف الحقيقي (BC/BNC) يؤدي إلى تماثل بين ارتفاع حجم الواردات وارتفاع حجم الصادرات خارج القطاع المنفجر أو المتطور الذي يمر ب (Q_0) إلى (Q_1) أو $(B \text{ إلى } C)$.

في دراسة (Gregory) فإن تطور قطاع المناجم يخفض من حجم الصناعة المنتجة كبديل للواردات أو صناعات الصادرات الموجودة من قبل وتوسيع الواردات عبر حركات سعر الصرف الحقيقية.

درس (Gregory) الاقتصاد في حالة النمو فالانخفاض في قطاع السلع التجارية يؤدي إلى عدم التوازن في أجل قصير وبالتالي تنخفض قيمة النقود، يقول (Gregory) أننا نستطيع أن نرى أثر كبير على الميزان التجاري، وبالتالي يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف.

وحسب (Gregory) فإن أي وسيلة تضعف من قطاع السلع التجارية (BC) إلا الاستثمار الخارجي للعائد المستخلص من الموارد الطبيعية ويعيق الاقتصاد المحلي، (Gregory) يضع هذا التحليل من أجل جميع وضعيات القطاعات الجديدة التي تؤثر على الميزان التجاري، فالتطور الكلي للموارد الطبيعية الموجه إلى التصدير أو التي تحل محل الواردات الموجودة تؤدي إلى ضعف الإنتاج المحلي للسلع التجارية. في غياب تدخل الدولة فإن ضغوطات المصادر والأشخاص وهم الذين يعملون في قطاع السلع الغير التجارية⁽⁸⁾ والتي تستفيد من أغلب العوائد للأشخاص العاملة في قطاع السلع التجارية (BC).

إن أعراض (dutch disease) المدروسة من طرف (Gregory) عمقها كل من Neary، Corden واقتصاديين آخرين .

2. نموذج Neary و Corden

1-عموميات حول نموذج Neary و Corden

كانت دراسة سنة 1982 من طرف كل من (W.Max.Corden) و (J.Peter.Neary) وقد عينا أثر نموذج (dutch disease) وهو نموذج اقتصادي بقطاعات هي :

➤ booming sector :

يضم قطاعات المحروقات أو الصناعات الأولية المصدرة في مرحلة ارتفاع السعر، واستغلال اكتشاف أكبر للموارد وأيضا التطور التقني الذي يخفض التكاليف ويرمز له بالقطاع (B).

➤ lagging sector :

(القطاع المتأخر) ويضم السلع الأخرى التجارية التي تغطي الصادرات وبدائل الواردات في قطاع الصناعة وقطاع الزراعة ويرمز له بالرمز (L) .

➤ قطاع السلع الغير تجارية (N) :

يضم الخدمات، النقل،... إلخ⁽⁹⁾

إن تحليل (Corden) كان من خلال (Core model) والعنصر الوحيد الذي يفترضه متحرك هو العمل، أما العوامل الأخرى فهي خاصة وثابتة داخل القطاعات الثلاثة، كما أن عامل رأس المال هو أيضا عالمي وغير متحرك ومخزونات العوامل ثابتة أما السعر فهو مرن.

يفترض (Corden) أن هناك ثلاث قطاعات:

booming sector : (B)

lagging sector : (L)

(N) : قطاع السلع غير التجارية (الخدمات) .

ب- بعض الفرضيات الأساسية لنموذج Corden:

1- الأسعار في (B) و (L) تكون مقيمة مع أسعار السوق العالمية.

2- الأسعار في (N) تكون مقيمة من خلال حركة العرض والطلب في السوق المحلي.

3- المخرجات على مستوى كل قطاع تنتج مجموعة من العوامل الخاصة للقطاع الخاص (الموارد الطبيعية)، رأس المال الخاص قصير الأجل (العمل ثابت) وهذا بواسطة عامل (العمل الغير مؤهل) والتحويل على مستوى القطاعات الثلاثة.

4- أسعار العوامل هي مرنة (من أجل الاستخدام التام) ومخزونان العوامل في الاقتصاد المحلي ثابتة وهذا ما يؤثر إلى عدم وجود تحولات عالمية لرأس المال والعمل⁽¹⁰⁾.

إنتاج كل قطاع كان نتيجة للعمل والعوامل الخاصة، فالعمل يفترض أنه متحرك بين القطاعات الثلاث، وقد درس (Corden) أثر الانفجار (boom) في القطاع (B) على القطاعات الاقتصادية الأخرى وكان هذا الانفجار نتيجة إلى:

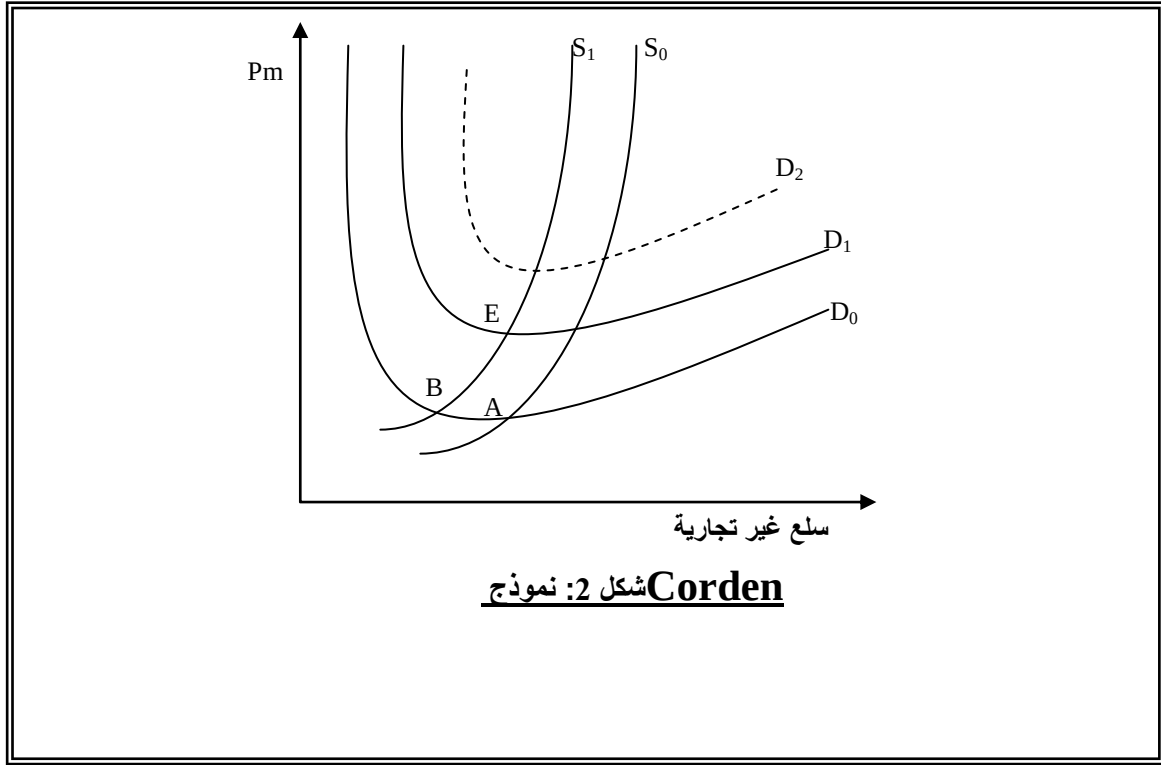
1 التقدم التقني العشوائي المحدد في الاقتصاد المحلي المدروس.

2 اكتشاف غير منتظر للموارد الجديدة.

3 ارتفاع أسعار المواد المصدرة من القطاع (B) في السوق العالمية.

إن الإنتاج في القطاع (B) يكون للتصدير وليس للسوق المحلي: وكما في النموذج السابق فإن هناك أمرين هما: أثر الإنفاق - أثر حركة الموارد.

ونستطيع أن نمثل (Core model) لـ (Corden) بالرسم البياني التالي:



Corden شكل 2: نموذج

source: W.M.Corden ,booming sector and Dutch Disease economic ,survey and consolidation, ,oxford economic , papers 36, 1984 , p361.

من خلال تحليل (Core model) لـ (Corden) فان العوامل في القطاعات الثلاث أن العمل هو العنصر الوحيد الذي يكون متحركا أما راس المال فهو عالمي و غير متحرك و الطلب على جميع العوامل يتأثر بالسعر.
ج- اثر الانتعاش الخارجي على الاقتصاد:

إن تحليل القطاع المنتعش يكون له اثرين هما و اثر حركة الموارد و اثر الإنفاق و يكون الأثر الأول من خلال تحويل العوامل المتحركة إلى قطاع المحروقات المنتعش أو القوى، الأجور المرتفعة سوف يتم تفضيل هذا القطاع عن باقي القطاعات إما اثر الإنفاق في الأصل أول من تكلم عنه هو Mc.Kinnon 1977⁽¹¹⁾ كمثال على ذلك نأخذ اقتصاد مفتوح ينتج BC و BNC و الأرصدة الجارية لميزان المدفوعات متجانسة .

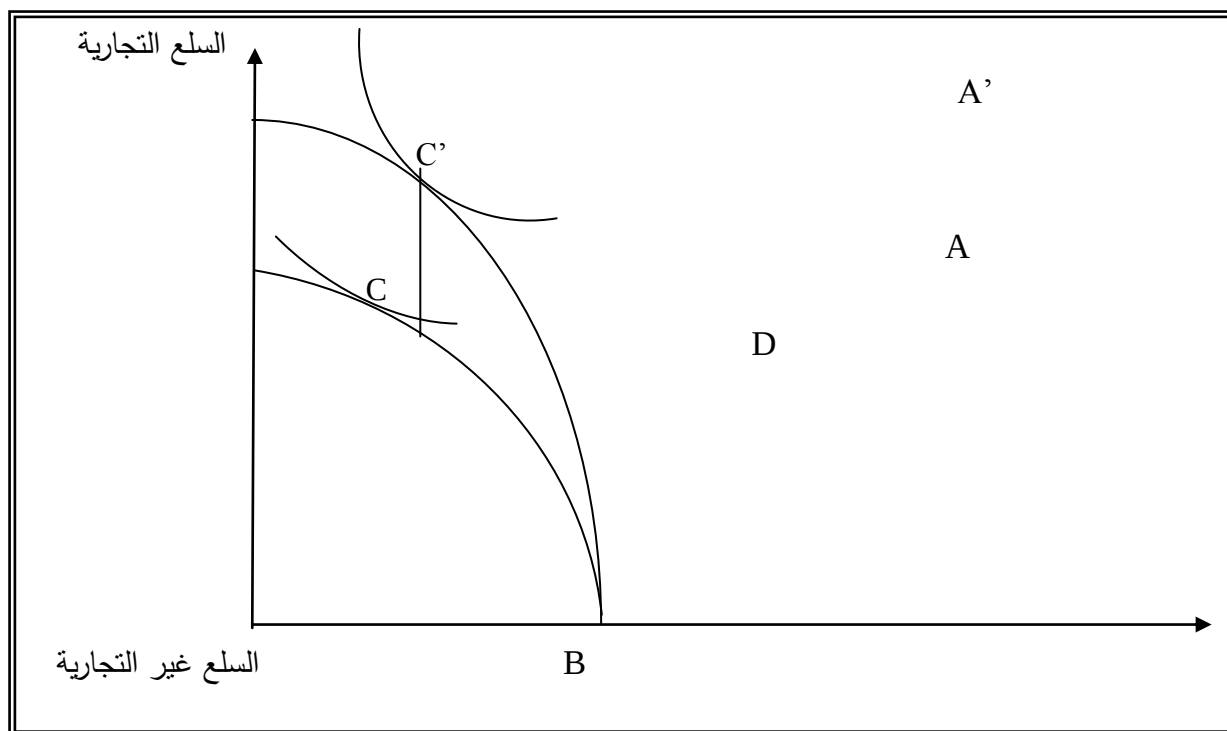
➤ أسعار BC تكون ضمن القطاع ذو الأسعار العالمية (المعطاة).

➤ أسعار BNC تكون من خلال الطلب و العرض المحليين .

➤ توازن السوق يكون دائما من خلال عوامل تتضمن ثبات الأسعار

و يمكن توضيح الحالة من خلال الرسم البياني :

الشكل رقم (03) : اثر الانتعاش الخارجي على الاقتصاد



source: W.M.Corden, booming sector and Dutch Disease economic, survey and consolidation, ,oxford economic , papers 36, 1984 , p361.

من خلال الشكل إن الإنتاج يكون (BA) و يرتفع إلى (A'B) و بأخذ بعين الاعتبار قطاع البترول في غياب اثر حركة الموارد ن المسافة (AA') هي مساوية للدخل الخارجي و مع ارتفاع الدخل تكون نقطة التوازن من إلى استهلاك نوعين من السلع سيرتفع إلا إذا كانت واحدة من السلع دنيا .
الطلب على السلع BNC يدفع السعر للارتفاع و الإنتاج سيرتفع بفضل انتقال الموارد لقطاع BC إلي القطاع BNC.

إن الطلب على BNC سيكتفي بالواردات بالأسعار العالمية الثابتة من خلال الصادرات الجديدة، القطاع التجاري يكون متعاقد و سعر BNC ينخفض (ارتفاع سعر الصرف) و يتحرك المنحنى من C إلى D، في حدود الإنتاج غير البترولي تسمى هذه الظاهرة بالتفكك الصناعي أو ⁽¹²⁾ désindustrialisation أو التفكك الزراعي désagriculturisation .

يمكن القول أن هذا النموذج يعطي بعض الفرضيات الخاصة و التي إذا حذفت يكون اثر الإنفاق معقد.
إذا كان و على سبيل المثال السلع هي بدائل ناقصة لقابلية الاستيراد و التصدير لا يمكن تمثيلها بالمنحنى البياني السابق و في هذه الحالة اثر ارتفاع سعر الصرف الحقيقي يكون مختلفا في قطاع بدائل الواردات بالنسبة لقطاع الصادرات.

وكذلك نميز عرض اليد العاملة باليد العاملة المؤهلة و اليد العاملة غير المؤهلة لقطاع السلع التجارية و قطاع السلع غير التجارية و بالتالي يكون عامل العمل المؤهل في هذه الحالة و هي حالة الانتعاش مرتفع على حساب اليد العاملة غير المؤهلة و ذلك لارتفاع الأجور الحقيقية للفئة الأولى (خلاصة لنظرية ⁽¹³⁾ Stolper – Sumulson)

د- تحليل الـ (Core model) واثـر الإنفاق و حركة الموارد:

وصيفة النموذج بإمكاننا تحديدها من خلال العلاقات التالية :

إذا كان هناك ثلاث قطاعات و هي القطاع المنتعش B و القطاع المتأخر L و قطاع السلع غير التجارية N، الأول ينتج السلع (BC) بأسعار عالمية و معطاة و مخرجات كل قطاع تنتج بعوامل خاصة بالقطاع المعنى و العمل يكون عاملا متحركا بين القطاعات الثلاثة و هذا ما يؤدي إلى تعادل في أجور العمال في القطاعات السابقة . يرمز للأجور بالرمز (W)، و (R_B)، (R_R)، (R_N) هم الدخول الثلاثة للقطاعات السابقة ن أسعار عوامل الإنتاج هي ثابتة و هي غير قابلة للتحرك عالميا ⁽¹⁴⁾.

الانتعاش في القطاع B يكون له تأثير أولي هو الزيادة في دخول العوامل المستعملة و هذا الانتعاش و من خلال Corden كان من خلال ثلاث عوامل هي:

- التحسن التقني و التكنولوجي الكبير في القطاع B.
- التموضع الجيد و الايجابي لوظائف الإنتاج أدي إلى محدودية التحسن في الدولة المعنية.
- من خلال اكتشاف مورد مهم و مصادر جديدة تزيد من عرض العوامل الخاصة .
- القطاع B يصدر للخارج و لا يوجه إنتاجه إلى السوق المحلية و الأسعار متجانسة للمنتوج في السوق العالمية و متناسبة مع سعر الواردات .
- و حسب هذا النموذج فانه يوجد اثـرين هما:

• اثر الإنفاق: Effet dépense

من خلال هذا النموذج و نتيجة للانتعاش الموجود في قطاع المورد الطبيعي B فان الربح (المنفعة) يكون مباشرة للصالح الدولة و تكون مرونة عائد الطلب للقطاع N موجبة و هذا يؤدي إلى نمو السلع غير التجارية نمو نسبيا مقارنة بالسلع التجارية .

إن هذا الارتفاع الحقيقي سيؤدي إلى انسحاب العوامل من القطاعين B و L و تفضيلها ل N و ذلك لان هذا الأخير يشهد تصاعدا كبيرا بينما يشهد قطاع L تدهورا كبيرا ⁽¹⁵⁾، و من خلال الرسم البياني السابق شكل رقم (02): في المحور العمودي يمثل السعر (P_m) للقطاع (N) و يتناسب مع السعر في القطاع (L) و منحنى العرض مشتق من تحول المنحنى بين انتقال المنحنى بين (N) و الميزتين الخاصتين ل (BC)، منحنى الطلب يعكس الطلب في القطاع (N) المشتق من السعر في نفس القطاع إذا كان الإنفاق يساوي الدخل دوما .

اثر الإنفاق يتموضع في هذا المنحنى في الطلب من D₁ إلى D₀ و بالتالي يزيد السعر (P_m) و بذلك تتحول الموارد من القطاع (L) و القطاع (N) إلى القطاع (N) ⁽¹⁶⁾.

و بإمكاننا القول إذن تأثير اثر الإنفاق يحدث :

عند زيادة الدخل من خلال زيادة الأسعار أي أسعار مصدر طبيعي (النفط مثلا) فان ذلك لن يؤثر على أسعار السلع التجارية لكونها تتحدد وفق الأسعار العالمية، لان هذه الزيادة ستؤثر على ارتفاع السلع غير التجارية لكونها تتحدد

في السوق المحلي، لذلك فإن أسعار السلع غير التجارية ستزيد مقارنة بأسعار السلع التجارية (سعر الصرف الحقيقي) وسيؤدي ارتفاع السعر النسبي للسلع غير التجارية إلى رفع تكلفة الإنتاج المحلي وهو الأمر الذي سيثبته هذا النوع من الإنتاج على حساب إنتاج السلع التجارية⁽¹⁷⁾.

• اثر حركة الموارد:

الإنتاج الحدي للعمل في القطاع B يرتفع بعد الانتعاش boom في حين أن الأجر ثابت و الطلب على اليد العاملة في القطاع B يرتفع بينما ينخفض طلب العمل في قطاع R و قطاع N وتتجه الطلبات العمل نحو القطاع B، نجد عنصرين توضحان هذا الأثر :

➤ انتقال اليد العاملة من L نحو B سيخفض في إنتاج في القطاع L و هذا ما يسمى بالتفكك الصناعي المباشر لان السوق في N غير مطابقة و أيضا لا ضرورة لارتفاع سعر الصرف الحقيقي .

➤ انتقال اليد العاملة من N إلى B سعر الصرف الحقيقي ثابت و اثر الموارد و بالتالي يتحرك منحني العرض من S_0 نحو S_1 و يؤدي إلى تحقيق فائض في الطلب في القطاع N الذي يضيف نتيجة اثر الإنفاق⁽¹⁸⁾.

وبإمكاننا القول أن اثر حركة الموارد انه عند حدوث انتعاش بسبب ارتفاع سعر السلعة المصدرة التجارية أو اكتشاف مورد طبيعي جديد هذا سيزيد عليه تحرك عوامل الإنتاج نحو هذه السلعة أو المورد الطبيعي و ارتفاع أسعار هذه العوامل⁽¹⁹⁾.

إن الترابط بين الأثرين يؤدي إلى انتقال اليد العاملة من L إلى N و هذا ما يؤدي التفكك الصناعي الغير مباشر الذي يكمل اثر التفكك الصناعي الناتج عن انتقال العمل من L نحو B .

من خلال الرسم البياني السابق 3 نلاحظ أن الإنتاج في القطاع N نهائي أو ضعيف أو مرتفع، اثر الإنفاق يقدر بالارتفاع و اثر الموارد بالانخفاض أو الانكماش .

الأثران يخفضان من الدخل الحقيقي للعوامل الخاصة في القطاع L و هذا هو المشكل الرئيسي في المرض الهولندي، هذان الأثران يؤديان أيضا إلى ارتفاع الأجر W في القطاع L و هذا يؤدي إلى ارتفاع الطلب على اليد العاملة.

إن الأجر الحقيقي W_x متغير و هو معرف في أجال الاستهلاك ويعرف أيضا ب أسعار السلع التجارية أسعار السلع غير التجارية لكن كيف يرتفع أو ينخفض سعر الصرف الحقيقي؟⁽²⁰⁾.

للإجابة على هذا السؤال و حسب Corden تكون واضحة من خلال اثر حركة الموارد :

إن الإنتاج في القطاع N ينخفض بسبب هذا الأثر و الأجر الحقيقي في هذا القطاع سيرتفع أي أن:

W/P_m يرتفع لان W مرتفع و بالتالي سيرتفع W_x ، في حين أن اثر الإنفاق في حالة الارتفاع الإنتاج في القطاع

N و بالتالي ستخفض W/P_m لانخفاض W و هذا ما يجعل W_x إما يرتفع أو ينخفض و بالتالي فان العائد أو الدخل الحقيقي للقطاع N سيرتفع أو ينخفض⁽²¹⁾.

ان الحالة الخاصة لمميزات الانتعاش البترولي (النفطي) في حالة أن يكون القطاع المنتعش (Booming sector)

لا يعمل أي أن القطاع المنتعش لا يشارك في أي نشاط اقتصادي في السوق المحلية و بالتالي يكون قطاع enclave

و بذلك يكون الأثر الموجود و الوحيد هو اثر الإنفاق و بالتالي لا يوجد اثر التفكك الصناعي المباشر .

3- كيفية تشخيص المرض الهولندي و علاقته بسعر الصرف الحقيقي:

عند اكتشاف الغاز الطبيعي في (60) هولندا تسبب هذا الاكتشاف بزيادة أجور اليد العاملة الهولندي مقارنة بالأجور في ألمانيا و ارتفاع سعر الصرف الاسمي و الحقيقي للعملة الهولندية هذا ما أدى إلى ضعف المنافسة الصناعية الهولندية في الداخل و الخارج .

كتب عدد كبير من الاقتصاديين عن هذه الظاهرة و تناولت كتاباتهم أنماط من الاقتصاديات الصناعية و النامية والتي تعتمد في اقتصادياتها اعتمادا كبيرا على الموارد الطبيعية و قد بينت مجمل هذه الكتابات إن معدلات الصرف الاسمية و الحقيقية ارتفعت مما يشير إلى وجود المرض الهولندي و السؤال الذي يطرح نفسه كيف يحدث المرض وكيف يرفع سعر الصرف الاسمي و الحقيقي ؟

إذا تم اكتشاف مورد طبيعي (النفط) في دولة ما السلطات الاقتصادية تعطي أهمية كبيرة لهذا القطاع، و تولي اهتماما بالغا في الصادرات النفطية الشيء الذي يرفع الإيرادات من العملة الصعبة فإذا أنفقت هذه الإيرادات كلها على الواردات فإن ذلك يكون له تأثير مباشر على عرض النقود أو الطلب عليها في البلد بالنسبة للسلع المحلية، ولكن لتفترض أن هذه الدولة حولت الإيرادات النفطية بالعملة الصعبة إلى عملة محلية و يتم إنفاقها على السلع غير التجارية فإذا كان :

إذا كان سعر الصرف ثابتا: فإن هذا التحويل للعملة الأجنبية إلى عملة محلية يزيد من عرض النقد في الدولة وهذا يؤدي إلى رفع سعر الصرف الحقيقي .

إذا كان سعر الصرف مرنا: فإن العرض المتزايد من العملة الأجنبية يرفع من قيمة العملة المحلية و بالتالي يزيد من سعر الصرف الحقيقي.

في كلتا الحالتين يسبب زيادة قدرة الصادرات لهذا البلد على المنافسة و هذا ما يسبب الانكماش في قطاع الصادرات التقليدي و هذا اثر الإنفاق.

في نفس الوقت تتحول الموارد (رأس المال و العمل) إلى إنتاج سلع محلية غير متداولة خارجيا لتلبية الزيادة في الطلب المحلي و قطاع النفط المزدهر و هذا يؤدي إلى انكماش الإنتاج في قطاع الصادرات التقليدي و هذا اثر حركة الموارد.

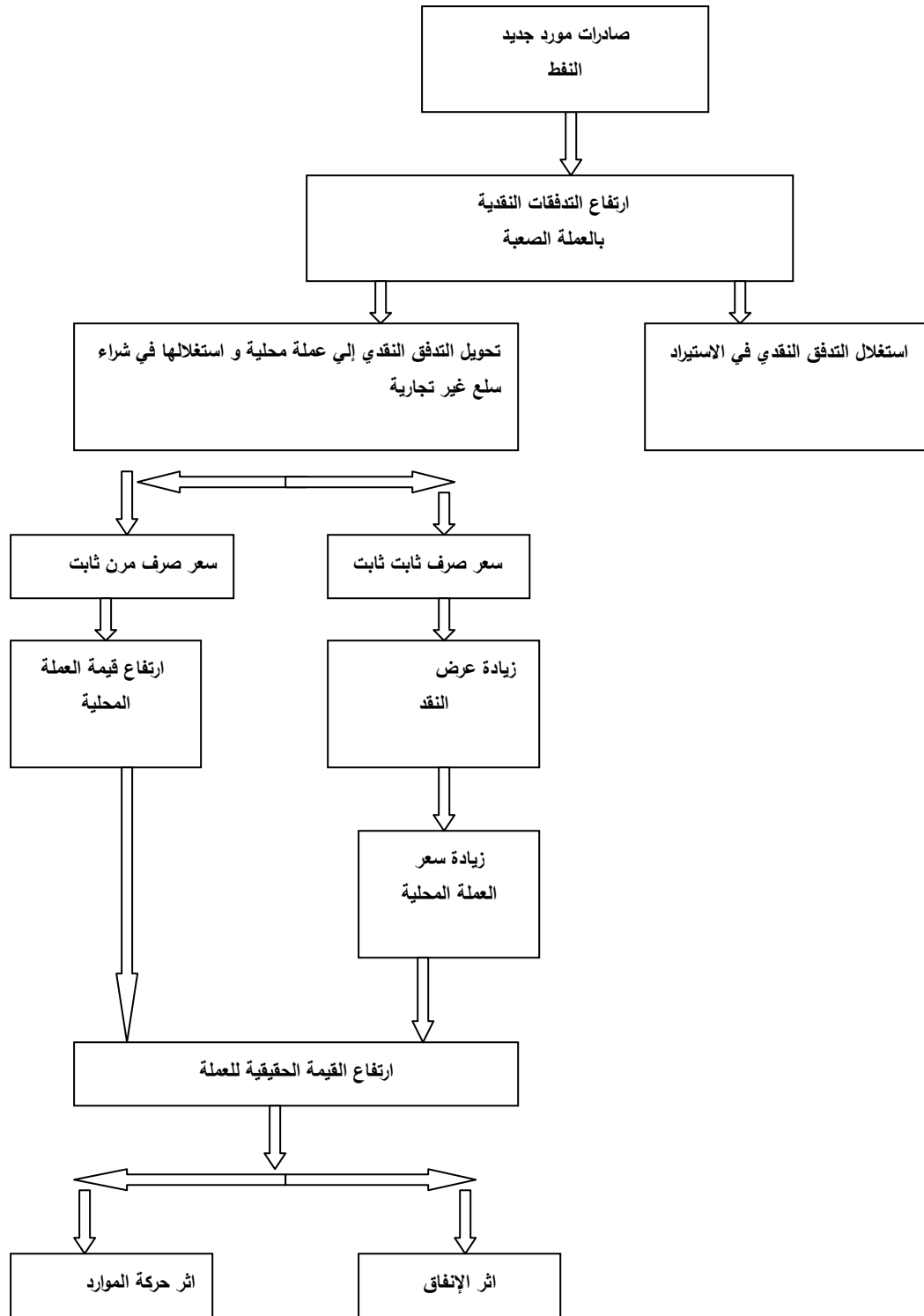
يمكننا الشرح بطريق أوضح:

إن الزيادة في الإنفاق الحكومي و القطاع الخاص تؤدي إلى الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي و من ثمة فائض في الطلب على الخدمات و السلع و اليد العاملة و ينشأ من فائض الطلب زيادة الأسعار النسبية للخدمات و السلع غير القابلة للتداول في التجارة الخارجية و بدرجة اعلى الزيادة في أسعار السلع القابلة للتداول لأنها تستورد و لأن المنافسة في هذه السلع (القابلة للتداول) اقوى و هذا يؤدي إلى زيادة أسعار الصرف الحقيقي .

إن الزيادة في الأسعار النسبية في القطاعات غير قابلة للتداول دوليا بصحبه ارتفاع معدلات الربح فيها و يعد هذا حافزا أمام المستثمرين إلى استثمار أموالهم في قطاعات السلع و الخدمات التي يصعب استيرادها ن أكثر من الاستثمار في القطاعات التي يمكن استيرادها و هذا أهم أسباب التفاوت الكبير في النمو لصالح القطاعات التي لا تقبل المتاجرة دوليا .

عند انخفاض أسعار المحروقات (النفط) دوليا و مع تكيف الاقتصاد على أسعار النفط المرتفعة التي كانت سائدة، كما أن مالية الحكومة تتكيف أيضا مع الأسعار المرتفعة خاصة عبر الإنفاق بصورة حادة لذا تجد السلطات صعوبة في خفض أسعار الصرف و أيضا مستويات المعيشة، و هذا الانخفاض صعب تقبله من طرف المستهلكين الذين يريدون المحافظة على مستوى المعيشة المعروف و بالتالي لا يستطيعون التنازل عنه، إن المحافظة على مستوى سعر الصرف عند انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية يكون ممكنا في اقتصاد متطور خلال السبعينات من القرن الماضي تعرضت أسعار السلع الأولية بما فيها النفط للهبوط أدى إلى ارتفاع الدولار و بالتالي تعرضت عدة عملات للدول المصدرة لهذه الموارد للهبوط تسببت في حدوث أزمة نقدية مؤلمة أدت إلى فقدان الثقة في المستثمرين وركود اقتصادي و من هذه الدول : روسيا ن اندونيسيا، الأرجنتين، مكسيكو، الخ...

يمكن تمثيل كيفية تشخيص المرض الهولندي و علاقته بسعر الصرف الحقيقي بالرسم البياني التالي :



شكل رقم (04): كيفية تشخيص المرض الهولندي و علاقته بسعر الصرف الحقيقي

4- خاتمة: الوقاية و المعالجة من المرض الهولندي

ومن أجل الأسباب السابقة و ما يوفره المرض الهولندي من مشاكل اقتصادية تؤدي إلى اختلال في الاقتصاد ولتخطى هذه الظاهرة، يجب على الدولة المصدرة و المعتمدة في صادراتها على مورد وحيد في التصدير وهو المصدر الطبيعي أن تتدخل بسياسات تساهم في الخروج من هذه الظاهرة أو التقليل من نتائجها و أن تضع استراتيجيات وخطط اقتصادية حتى يكون النمو الاقتصادي متوازنا في كل القطاعات و حماية القطاعات المتعثرة خاصة قطاع الصادرات التقليدية و تحسين بنية الأعمال لزيادة الصادرات غير النفطية، و وضع إجراءات تزيد من إنتاجية القطاعات غير التجارية عن طريق الخصخصة أو إعادة الهيكلة أو الاستثمار و هذا ما يسمح بتتويع الصادرات الخارجية. بالإضافة إلى هذا يجب على الدولة تجنب الاعتماد على القطاعات المزدهرة وجعل هذه القطاعات أقل تأثيرا بالصدمة الخارجية، مثل الانخفاض المفاجئ في أسعار النفط في السوق الدولي و إنشاء صندوق النفط توضع فيه الإيرادات و حصيلة الربوع الجديدة، حتى يتسنى للحكومة استخدامها بطريقة جيدة للحفاظ على الاحتياطي من العملة الصعبة لحماية الاقتصاد من التقلبات. و أيضا التصرف بطريقة عقلانية و شفافية كاملة تجاه الثروة (الاحتياطات). كما تلعب اليد العاملة دورا هاما في الوقاية أو العلاج من المرض الهولندي، لذا فاتخاذ إجراءات خاصة و هامة من طرف الدولة لصالح هذه الفئة هو أمر ضروري، كتأهيل اليد العاملة و تنمية الموارد البشرية، إصلاح نظام التعليم بأطواره، حتى يتسنى للخارجين العثور على مناصب عمل تتماشى و مهاراتهم و تخصصاتهم، و هذا للحد من مستويات الأجور المرتفعة التي يفرضها المرض الهولندي، وإدماج عرض اليد العاملة و الطلب عليها في نظام مرن للتدريب الفني و التعليمي من أجل الارتقاء بالمهارات لاكتساب القطاعات غير النفطية القدرة على المنافسة دوليا.

المراجع:

- 1- Abdelkader sid Ahmed ،économie de l'industrialisation a partir des ressources naturelles (IBR) ، Tom 2, opu, Alger
- 2-A. Patrick. Messerlin, commerce internationale, presses universitaire de France, paris 1998.
- 3-Rachid Ben dib, rente pétrolière et crise de l'ordre rentier en Algérie, opu, 1995.
- 4-R.G.Gregory, Some implications of the growth of mineral sector, The Australian journal of agricultural economics, vol.20, n°2, August 1976.
- 5-Richarde .H.Snape, effects of mineral development on the economy ,the Australian journal of agricultural economic, vol 32, n° 3, December 1977.
- 6-. w.M.Corden ,booming sector and Dutch Disease economic ,survey and consolidation, oxford economic, papers 36, 1984
- 7-د. احمد الكواز، مسح و تقييم بعض النماذج الاقتصادية الكلية العربية ذات تطبيقات السياسة الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، مارس 1996، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر و التوزيع، سوريا.

الهوامش

- 1- السلع التجارية يرمز لها بالرمز : Biens Commercialisé (BC).
- 2- السلع غير التجارية يرمز لها بالرمز : Biens Nom Commercialisé (BNC) .

- 3-Richarde .H.Snape ,effects of mineral development on the economy ,the Australian journal of agricultural economic, vol 32, n° 3 , December 1977, p 147
- 4-Ibid ,p148.
- 5- Abdelkader sid Ahme , économie de l'industrialisation a partir des ressources naturelles (IBR), Tom 2 ,opu, Alger , p22
- 6-R.G. Gregory, Some implications of the growth of mineral sector , The Australian journal of agricultural economics, vol.20, n°2, August 1976.
- 7- Abdelkader sid Ahmed, opcit, p 20.
- 8- Ibid, p 20.
- 9- Rachid Ben dib, rente pétrolière et crise de l'ordre rentier en Algérie, opu,1995 . p 40
- 10- Abdelkader sid Ahmed -op , cit - p 26
- 11- Ibid, p 23
- 12- نتأكد من هذا الأثر أكثر عند عرض تحليل (Core model) (Corden)
- 13- A .Patrick Messerlin, commerce international ,presses universitaire de France,paris 1998, p210.
- 14-W.M.Corden ,booming sector and dutch disease economie ,survey and consolidation, ,oxford economie , papers 36, 1984 , p360.
- 15-Ibid , p360
- 16- Ibid , p360
- 17- د. احمد الكواز ، مسح و تقييم بعض النماذج الاقتصادية الكلية العربية ذات تطبيقات السياسة الاقتصادية، المعهد العربي للتخطيط، مارس 1996، دار طلاس للدراسات و الترجمة و النشر و التوزيع، سوريا ، ص 172.
- 18-W.M.Corden, op , cit p361
- 19- د. احمد الكواز ، مرجع سبق ذكره، ص174.
- 20- W.M.Corden, op , cit p362
- 21- Ibid, p362